البدران: viva تهدف إلى تطوير الاتصالات

الكندري: نحتاج إلى شراكة حقيقية ومتينة بين القطاعين العام والخاص

بحضور وزير المواصلات عيسى الكندري، ورئيس مجلس إدارة شركة الاتصالات الكويتية VIVA عادل الرومي، استضاف مجلس سامينا، تحالف شركات الاتصالات الذي يغطي مناطق جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا القمة التنظيمية في الكويت بالشراكة مع شركة الاتصالات الكويتية VIVA. وقد عقدت القمة في فندق الريجنسي الكويت بمشاركة العديد من اللجان وأهل الصحافة وقادة قطاع الاتصالات.

واجتمعت كبار شركات الاتصالات في الكويت لمناقشة القانون 4.0 وفي مقدمتها السبل الكفيلة بتوفير «بيئة تنظيمية مستدامة وصحية تلائم جميع المعنيين في هذا القطاع.» وشملت المواضيع الهامة التي جرى بحثها التوجهات التنظيمية وحالات البحث والدراسة المستمدة من المناطق التي يغطيها مجلس سامينا، وكفاءة تنفيذ السياسات والأطر التنظيمية، وفرص تعزيز النمو من خلال الرقمنة، وشراكة القطاعين العام والخاص، فضلاً عن إيجاد نهج جديد لتطوير خدمات النطاق العريض. ويتمثل الجانب الرئيسي لقانون 4.0 في وضع إطار تنظيمي أكثر ديناميكية يرتكز على بيئة توفر المزيد من المرونة، إلى جانب تشجيع التكامل في السوق، وتعزيز باب المنافسة مع تصميم قواعد واضحة المعالم تتميز بطابعها الحيادي، وتحويل تركيز الجهات التنظيمية الوطنية إلى التحديات الجديدة «كرقابة الجودة»، وتحديد معايير الكفاءة بصفتها جوهر السياسات التنظيمية، والتزام الحيادية التقنية وترسيخها كأحد المبادئ الأساسية.

وبهذه المناسبة، قال وزير المواصلات: «تبرز حاجة ملحة إلى إنشاء شراكة حقيقية تقوم على ركائز متينة بين القطاع العام والخاص. حاجة تنبع من ضرورة مواكبة القطاع الخاص وما شهده من تطور وتقدم في توفير خدمات ذات جودة عالية لاسيما على صعيد تقنيات الاتصالات.» مضيفاً: «تسعى حكومة الكويت إلى توفير بيئة جذابة تشجع الاستثمارات في قطاع الاتصالات الذي يعتبر إحدى الركائز الأساسية التي تدل على مستوى التقدم والتطور التقني الذي توصل إليه أي بلد من البلدان».

وفي هذا الصدد، صرح يوكار با، رئيس مجلس سامينا قائلاً: «تشكل المناطق التي يغطيها مجلس سامينا سوقاً واعدة لقطاع الاتصالات فهي تنطوي على العديد من فرص النمو إلا أنها لا تزال تواجه العديد من التحديات. تهدف هذه القمة بصورة أساسية إلى إيجاد مناهج جديدة لتحسين الأنشطة الاستثمارية وتوفير المزيد من المرونة مع المحافظة على المنافسة وتعزيزها».

ومن جهته، قال الرئيس التنفيذي لشركة الاتصالات الكويتية VIVA، سلمان بن عبد العزيز البدران: «يرمي هذا الحدث إلى تطوير قطاع الاتصالات في المناطق التي يغطيها مجلس سامينا. فقد ثبت في شتى أنحاء العالم أن البيئة التنظيمية الاستباقية ليست أمراً ضرورياً لدفع عجلة النمو في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فحسب بل أيضاً من أجل تطوير مجتمع قائم على المعرفة في أي بلد».

الرومي يكرم وزير المواصلات الكويتي عيسى الكندري

سلطنة عمان توقع اتفاقية لاستيراد الغاز من إيران بـ55 مليار دولار

«كونا»: أعلنت مصادر نفطية مطلعة امس ان سلطنة عمان وقعت مذكرة تفاهم لاستيراد الغاز الطبيعي من ايران بقيمة تصل الى اكثر من 55 مليار دولار على مدار 20 عاما.

وقال مصدر نفطي في تصريح لوكالة الانباء الكويتية «كونا» ان المذكرة وقعت خلال الزيارة التي قام بها العاهل العماني السلطان قابوس بن سعيد الى ايران الشهر الماضي متوقعا ان يبدأ تشغيل انبوب الغاز من منتصف 2016.

واوضح المصدر ان مذكرة التفاهم التي وقعتها السلطنة سوف تعمل على اقامة العديد من المشاريع الاقتصادية الضخمة لاسيما في ظل ارتفاع أسعار النفط العالمية.

واشار الى ان سلطنة عمان انفقت خلال العام الماضي 2012 على قطاع النفط والغاز حوالي 10.6 مليارات دولار موزعة بنسبة 71 في المئة في الاستثمارات الرأسمالية مثل الحفر والمرافق ونسبة 29 في المئة في المصارف التشغيلية.

واضاف ان السلطنة قامت خلال العام العام الماضي ايضا بتصدير 279.4 مليون برميل من النفط الخام والمكثفات و8.4 ملايين طن متري من الغاز الطبيعي المسال منها 5.3 ملايين طن متري.

«التنافسية العالمي»: سويسرا الأولى عالمياً.. والإمارات 19

أصدر المنتدى الإقتصادي العالمي تقريره السنوي 2014/2013 عن التنافسية الذي يعد من أهم مؤشرات قياس التنافسية الإقتصادية، والذي تواصل اصداره منذ عام 1979.

ونوه المنتدى الذي يشتهر بتنظيم مؤتمر سنوي لقادة الاعمال في العالم في منتجع دافوس ان مسحه شمل 148 دولة حول العالم واعتمد على العديد من المؤشرات التي ترتكز بدورها على بيانات رسمية وآراء آلاف المسؤولين التنفيذيين في تلك البلدان.

وتشمل المؤشرات الفرعية «حوالي 110 مؤشرا» المؤسسات، البنية التحتية، الإقتصاد الكلي، الصحة والتعليم الإبتدائي، التدريب، فاعلية السوق، التعليم العالي، جاهزية التقنية، تطور الأسواق المالية، الإبتكار، تقدم الشركات، حجم السوق.

«النقد الدولي» يدعم ميزانية السلطة الفلسطينية بمبلغ 2.72 مليون دولار

اعلن امس ان البنك الدولي حول الى السلطة الفلسطينية امس مبلغ 2.72 مليون دولار امريكي لدعم ميزانيتها المالية.

وذكرت اذاعة «صوت فلسطين» الرسمية ان هذه المنحة مقدمة من الصندوق الاستئماني متعدد المانحين ويديره البنك الدولي والخاص بدعم خطة الاصلاح والتنمية الفلسطينية.

ونقلت الاذاعة عن بيان للبنك الدولي تأكيده ان «هذه الاموال ساهمت بها حكومات الكويت واستراليا والمملكة المتحدة.. لدعم الحاجات العاجلة لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية ما يوفر الدعم لخدمات التعليم وكذلك الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الحيوية الأخرى».

وتأسس هذا الصندوق الاستئماني في 10 ابريل 2008 من خلال اتفاقية وقعت بين البنك الدولي والسلطة الوطنية الفلسطينية اثناء اجتماعات الربيع للبنك وصندوق النقد الدولي.

النقد الدولي

مذكرة: الاقتصادات الناشئة ستتأثر بتغيير السياسة الأمريكية

قال صندوق النقد الدولي في مذكرة معدة لاجتماع مجموعة العشرين في سان بطرسبرج إن الاقتصادات المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة ستدفع النمو العالمي على نحو متزايد في حين تواجه الاقتصادات الناشئة خطر التباطؤ من جراء تشديد السياسة النقدية الأمريكية.

وحث الصندوق في المذكرة التي حصلت عليها رويترز على مزيد من الإجراءات العالمية لتنشيط النمو وتحسين إدارة المخاطر محذرا من تنامي احتمالات حدوث تراجع اقتصادي.

وتبدو الاقتصادات الناشئة معرضة بشكل خاص لمخاطر تشديد السياسة النقدية الأمريكية وأوصى الصندوق صناع السياسات بالاستعداد لمعالجة تنامي عدم الاستقرار المالي.

وقال الصندوق «على صناع السياسات أن يسمحوا لأسعار الصرف بالتجاوب مع تغير العوامل الأساسية لكن قد يتعين عليهم توخي الحذر إزاء مخاطر تصحيح عشوائي وذلك باتخاذ إجراءات مثل التدخل لامتصاص السيولة الزائدة.

الكويت في المرتبة الـ 36

تقرير: ثلاث دول خليجية ضمن أفضل 20 دولة تتمتع بقدرات تنافسية

ذكر تقرير «التنافسية العالمي 2013» الذي يصدر سنويا عن المنتدى الاقتصادي العالمي امس وجود ثلاث دول خليجية وهي قطر والامارات والسعودية ضمن افضل 20 دولة في العالم تتمتع بامكانيات تنافسية عالمية فيما جاءت الكويت في المرتبة الـ36.

وقال التقرير «ان منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا شهدت تحولات كبيرة في ترتيب القدرات التنافسية حيث تصدرت قطر دول المنطقة بتحقيق المركز 13 عالميا تلتها دولة الامارات بتحقيق المركز 19 دوليا لتدخل قائمة أفضل 20 اقتصاد في العالم للمرة الأولى».

في حين أشار التقرير الى «تراجع السعودية مرتبتين لتحتل المركز الـ20 الا انها احتفظت بمكانتها ضمن أفضل 20 اقتصاد في العالم».

وحلت سلطنة عمان في المرتبة الـ33 تلتها الكويت في المرتبة الـ36 في حين تراجعت مصر 11 مركزا عن ترتيبها في العام الماضي لتحقق المرتبة 118 كما تراجعت البحرين صاحبة المركز الـ43 والأردن صاحبة المركز الـ68 والمغرب التي حلت في الترتيب الـ77.

في المقابل صعدت الجزائر الى المركز 100 بينما دخلت تونس الى المؤشر مجددا لتحل في المرتبة الـ83.

ويؤكد التقرير أن تميز الابتكار وقوة البيئات المؤسسية باتا ذوي تأثيرات متزايدة على تنافسية الاقتصادات العالمية.

ووفقا لمؤشر التنافسية العالمي للتقرير فقد حلت سويسرا في مقدمة الترتيب للعام الخامس على التوالي بينما حافظت سنغافورة وفنلندا على المركزين الثاني والثالث على التوالي.

وصعدت ألمانيا مركزين لتحتل المرتبة الرابعة بينما خالفت الولايات المتحدة تراجعها لأربع سنوات لتصعد مرتبتين وتحتل المركز الخامس.

واحتلت هونغ كونغ المرتبة السابعة وصعدت اليابان الى المركز التاسع بينما حلت السويد في المركز السادس وهولندا في المركز الثامن والمملكة المتحدة في المركز العاشر.

وعلى صعيد القارة الأوروبية استحوذت جهود التعامل مع أزمة الدين وتفتت كتلة اليورو على اهتمام الدول فكان هذا على حساب التعامل مع قضايا التنافسية.

وأكد التقرير أن دول جنوب أوروبا مثل اسبانيا صاحبة المركز 35 وايطاليا التي حلت في المركز 49 والبرتغال ذات المركز 51 واليونان صاحبة المركز 91 أصبحت جميعها بحاجة الى مواصلة التعامل مع نقاط الضعف التي أصابت الجانب الوظيفي وكفاءة الأسواق وتعزيز الابتكار وتحسين الدخول الى التمويل من أجل رأب الفجوة في تنافسية المنطقة.

وتواصل الصين صاحبة المركز 29 في مؤشر التنافسية تصدر مجموعة اقتصاديات الدول الخمس الكبرى الناشئة «بريكس» تليها جنوب افريقيا صاحبة المركز 53 ثم البرازيل صاحبة الترتيب 56 بتراجع ثمانية مراكز تليهم الهند التي حلت في المركز 60 ثم أخيرا روسيا صاحبة المركز 64 في المؤشر بتقدم ثلاثة مراكز.

■ سلطنة عمان في المرتبة الـ33 ومصر تراجعت 11 مركزاً

أما على صعيد الاقتصادات الآسيوية أكد التقرير ارتقاء اندونيسيا الى المركز 38 لتصبح أكثر الدول تحسنا في مجموعة العشرين منذ العام 2006.

وأظهرت الدول النامية في آسيا أداء واتجاهات شديدة التنوع حيث جاءت ماليزيا في المرتبة 24 بينما اقتربت كل من نيبال صاحبة المركز 117 وباكستان صاحبة المركز 133 وتيمور الشرقية التي حلت في الترتيب 138 من ذيل قائمة مؤشر التنافسية.

كما انضمت بوتان التي جاءت في المركز 109 ولاوس صاحبة المركز 81 الى المؤشر للمرة الأولى.

وفي منطقة جنوب الصحراء الافريقية تخطت موريشيوس التي جاءت في المركز 45 جنوب افريقيا 53 لتتصدر المنطقة كأكثر الاقتصادات تنافسية الا ان وجود ثمانية بلدان فقط في المنطقة ضمن أكبر 100 اقتصاد في العالم يعني ضرورة بذل جهود عميقة في جميع المجالات لتحسين القدرة التنافسية للقارة السمراء.

في الوقت ذاته يرصد التقرير تحقيق كينيا أكبر تحسن متقدمة عشرة مراكز الى المرتبة 96 بينما واصلت نيجيريا صاحبة المركز 120 تراجعها الى المراكز الدنيا ما يكشف الحاجة الكبيرة لتنويع اقتصادها.

وفي أمريكا اللاتينية أكد التقرير وعلى الرغم من النمو الاقتصادي القوي في الأعوام السابقة استمرار معاناة الدول اللاتينية جراء انخفاض معدلات الانتاجية وجمود الأداء التنافسي لهذه الدول.

وواصلت تشيلي صاحبة المركز 43 تصدرها لمراكز مؤشر التنافسية في المنطقة.

وقال المؤسس والمدير التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي كلاوس شواب في تقديم التقرير انه «باتت عوامل الابتكار تحظى بأهمية متزايدة في قدرة اقتصادات الدول على تحسين استقرارها وتعزيز الرفاهية في المستقبل».

وتوقع تلاشيا تدريجيا لمؤشرات التمييز التقليدي بين الدول من حيث كونها متقدمة أو أقل تقدما ليكون الابتكار هو المقياس الحقيقي للدول كونها دول فاعلة في مجال الابتكار مقارنة بدول أقل فعالية في نفس المجال.

وشدد على ضرورة أن يعمل قطاع الأعمال والحكومات والمجتمع المدني بشكل تعاوني من أجل تشكيل منظومة تعليمية متكاملة وتمكين البيئات التي تعزز الابتكار».

باول روكي: سنواصل تنفيذ الخطط التوسعية

72 مليون دولار حجم صفقة لكسمارك لضم «سابريون»

أعلنت لكسمارك إنترناشيونال مؤخرا عن ضمها لشركة «سابريون إيه جي» الألمانية، المطور والمورد الرائد لبرمجيات إدارة محتوى الأعمال «ECM» وإدارة عمليات الأعمال «BPM» في أوروبا، وبلغ حجم الصفقة 72 مليون دولار، وعقب إنهاء العملية ستخضع «سابريون» إلى إدارة «برسبتف سوفت وير». ويعد ذلك إنجازا جديدا يتماشى مع خطط لكسمارك التوسعية.

وأوضح باول روكي، رئيس مجلس إدارة لكسمارك والرئيس التنفيذي قائلا: «تواصل لكسمارك تنفيذ خططها التوسعية وتعميق وتوسيع إمكاناتها وحلولها الخاصة بالمحتوى والعمليات وهو ما يحسن بدوره من قدرتنا على مساعدة عملائنا لإدارة تحدياتهم المعلوماتية غير المنظمة. وعند إكمال الصفقة ستكون سابريون هو أحدث استحواذ للبرمجيات يعزز من تحول لكسمارك من كونها شركة عالمية رائدة في التصوير وتقنية المخرجات إلى شركة تقدم الأعمال والحلول النهائية».

من جانبه أضاف «سكوت كونس»، رئيس برسبتف سوفت وير والرئيس التنفيذي ونائب رئيس لكسمارك: «نجح فريق سابريون في بناء تقنيات قوية لإدارة العمليات والمحتوى مثل حلول ECM النقالة والسحابية التي تستخدمها منظمات الأعمال المتوسطة على مستوى أوروبا. وسوف تنضم سابريون إلى شبكة فريق برسبتف العالمي من خبراء إدارة العمليات والمحتوى، فيما ستعزز ريادتها في السوق الأوروبي من انتشار برسبتف عالميا».

وتحتوي منتجات سابريون ECM/BPM على بناء منصة مستقلة متعدد اللغات يساعد على قابلية تطوير المنتجات وسهولة دمجها بجميع نظم إدارة ERP والبريد الإلكتروني والمستندات. كما طورت سابريون حلول ECM السحابية النقالة الرائدة لتوفر للعمال إمكانية الاستخدام السهل والبديهي للمحتويات الهامة حتى لو كانوا بعيدين عن المكتب. يدعم العرض الأعمال بهدف إدارة كميات المعلومات المتزايدة بكفاءة وأتمتة وتسهيل إجراءات الأعمال ولتحقيق زيادة الإنتاجية.

تمتلك سابريون قاعدة واسعة من العملاء تضم الشركات المتوسطة وكذلك الحسابات العالمية مثل «شيندلر» وE.ON وفلوروب، هنكل، لوفتهانزا، فودافون، ديملر وسيمنس إضافة إلى العروض المؤسسية. ويؤكد هذا الاستحواذ على تطبيق لكسمارك المحكم لإطار توزيع رأس المال المعلن للشركة وهو الإطار الذي يعني مواصلة عمليات الاستحواذ التي تدعم النمو وتعزز من إمكانيات الحلول والبرمجيات مع إعادة أكثر من 50 في المئة من تدفق النقد المجاني للمساهمين، في المتوسط، من خلال أرباح ربعية وعمليات إعادة شراء للأسهم. ومنذ منتصف 2011 نجحت لكسمارك في إعادة أكثر من 600 مليون دولار للمساهمين على شكل أرباح وعمليات إعادة شراء للأسهم. وتحافظ لكسمارك على قدرات السيولة القوية إلى جانب باعها الطويل في توليد النقد.

وعلى مستوى البائعين فقد كان على رأس هذه الصفقة ونصح بها «فيوبوينت كابيتال بارتنرز»، المستثمر الرائد وأكبر المساهمين في «سابريون». ويخضع إنهاء الاستحواذ المقترح لموافقة نظامية في ألمانيا ولشروط اعتيادية أخرى ومن المتوقع أن تنتهي خلال الربع الثالث في 2013. وأوضح هانس كرستيان بيرل، شريك في «فيوبوينت كابيتال بارتنرز» قائلا: «نحن سعداء لرؤية المنطق الاستراتيجي القوي دافعا لكلا الطرفين لإنهاء هذه الصفقة ولدينا قناعة أنه بالتعاون مع لكسمارك ستتمكن سابريون من إظهار مكانتها الرائدة في قطاع ECM الأوروبي والتمدد أكثر في الأسواق العالمية».

وقال هربيرت لورش، الرئيس التنفيذي في سابريون: «إن التعاون مع برسبتف سيفتح أسواقا جديدة أمام سابريون وسنكون قادرين على تقديم ودعم حلولنا في مناطق لم نكن موجودين فيها سابقا. وسوف يستفيد عملاؤنا من حضورنا الدولي المتنامي وسوف تتلقى شركاتنا الفاعلة عالميا مزيدا من الدعم من حول العالم».

هربيرت لورش

شركة كسمارك

«أوف أمريكا» يتخارج من «التعمير الصيني» بـ 1.5 مليار دولار

«رويترز»: جمع بنك أوف أمريكا 1.47 مليار دولار حصيلة بيع حصته المتبقية في بنك التعمير الصيني لينهي استثمارا دام ثمانية أعوام وحقق أرباحا توازي خمسة أمثال التكلفة الأصلية.

وباع البنك مليارين من أسهم البنك المدرجة في هونغ كونغ مقابل 5.70 دولارات هونغ كونغ للسهم بخصم 3.9 في المئة عن سعر الإغلاق حسبما أظهرت وثيقة الاتفاق التي اطلعت عليها رويترز. وانخفض سهم بنك التعمير الصيني المتداول في هونغ كونغ 2.2 بالمئة أمس.

وانضم بنك أوف أمريكا لقائمة المؤسسات الدولية التي اكتشفت أن استثماراتها في الشركات المالية الصينية لم تمنحها موطئ القدم الذي كانت تسعى إليه في البلاد.

وبهذا يصبح ثاني بنك أمريكي يتخارج بالكامل من استثمار مصرفي في الصين هذا العام بعد أن باع جولدمان ساكس حصته المتبقية في البنك الصناعي والتجاري الصيني.

ووفقا لحسابات لرويترز جمع بنك أوف أمريكا 16.37 مليار دولار من ثلاث صفقات سابقة لبيع أجزاء من حصته في البنك الصيني منذ أغسطس 2011.

كانت ميريل لينش اشترت 9.9 في المئة في بنك التعمير في عام 2005 مقابل ثلاثة مليارات دولار وذلك قبل الطرح الأولي لأسهم البنك.

وقال بنك أوف أمريكا إنه يتوقع تحقيق 750 مليون دولار قبل حساب الضرائب من بيع الحصة وتفيد إشعارات لأجهزة رقابية بين عام 2009 و2013 أن إجمالي الربح بعد إضافة المبلغ الأخير إلى التوزيعات النقدية ومبيعات الاسهم ستصل لحوالي 18 مليار دولار قبل حساب الضرائب.